نحو استخدام نظرية تكلفة الوكالة في تطوير نظرية ايجابية للمحاسبة

دكتور

زكريا محمد الصادق إسماعيل

مجلة التجارة والتمويل – كلية التجارة – جامعة طنطا – العدد الثاني – 1984

مجلة التجارة والتمويل - كلية التجارة
جامعة طنطا - العدد الثاني - ١٩٨٤

نحو استخدام نظرية تكلفة الوكالة

فى تطوير نظرية ايجابية للمحاسبة

دكتور
زكريا محمد الصادق اسماعيل
كلية التجارة - جامعة طنطا

١٠٥

١٠٦

نحو استخدام نظرية تكلفة الوكالة فى تطوير ايجابية المحاسبة

١ — مقدمة :

قبل الثلاثينات كانت بحوث المحاسبة تركز على وصف ما هو موجود فى مهنة المحاسبة والمراجعة وبالتالى كانت النظرة السائدة للمحاسبة هى أنها فن له قواعده وليست علما له قوانينه ولم تكن هناك محاولات تذكر لوضع نظرية المحاسبة .

وقد ذكر Canning (1929) وهو يعتبر من أكبر مفكرى المحاسبة فى ذلك الوقت ما يلى : (1)

« Accountants have no complete philosophical system of thought about income nor is there any evidence that they have ever felt the need for one »

وفى الثلاثينات وما بعدها وخاصة بعد أن قامت بعض الدول بتنظيم المهنة بدأت بحوث المحاسبة تستخدم النموذج العيارى Normative Model, للبحث عما يجب أن يكون عليه الدخل الحقيقى وفى هــذا الوقت نفسه بدأ استخدام اصطلاح المبادىء المحاسبية المتعارف عليها

Generally Accepted Accounting Principles (GAAP)

---

(1) Canning, J. B., « The Economics of Accountancy, New York The Ronald Press Company, 1929, P. 190.

ويطلق بعض الباحثين على هـذه المرحلة من مراحل تطور بحوث المحاسبة مرحلة « مدخل الدخل الحقيقى » True Income Approach وكان للاقتصاديين الذين دخلوا مهنة المحاسبة والمراجعة سبق الفضل فى هذا النوع من البحوث ويدور هذا المدخل حول البحث عن مبادىء المحاسبة التى تحقق أفضل مقابلة ممكنة بين المصروفات والإيرادات Matching Concept وبالتالى فإن هذة البحوث حاولت الإجابة على نوعية معينة من الأسئلة منها : (١)

(أ) ما هى طريقة تقويم المخزون التى يجب أن تتبع ؟

(ب) ماهى طريقة الإهلاك التى يجب أن تتبع ؟

(جـ) متى يؤخذ فى الحسبان الإيراد الناتج عن العقود طويلة الأجل ؟

وقد قام الباحثون بدراسة المشاكل المحاسبية الواحدة بعد الأخرى فعلى سبيل المثال قاموا بدراسة مشكلة تقويم المخزون وعندما عجزوا عن تحديد الطريقة المثلى لتقويم المخزون والتى تؤدى إلى تحقيق أفضل مقابلة بين المصروفات والإيرادات انتقلوا إلى البحث فى مشكلة محاسبية أخرى وهكذا .

---

(١) من أشهر الكتابات فى هذه المرحلة المرجع التالى :

Paton, W. A., and Littleton, A. C., « An Introduction to Corporate Accounting Standards » American Accounting Association, 1940.

لقد أعيد طبع هذا الكتاب أكثر من ستة عشر مرة وقد وصف حديثا بأنه أعظم إضافة علمية إلى المحاسبة فى القرن العشرين .

والدليل على أن الباحثين لم يتوصلوا حتى الآن إلى البدائل المحاسبية التى تحقق التكامل الحقيقي هو أن الفكر المحاسبي مازال يهتم بدراسة أكثر من بديل لكل قاعدة محاسبية كما أن الإدارة العليا فى الوحدات الاقتصادية مازالت لها حرية الاختيار من هذه البدائل عند إعداد التقارير المالية ، أما الاتجاه نحو التوحيد فهو الاستثناء من القاعدة .

ولقد قام هذا الباحث بحصر لأهم بدائل قواعد المحاسبة التى تستخدم ومازالت تدرس فى الجامعات سواء فى مصر أو فى الخارج وقد تضمن الجدول رقم (١) المرفق عينة من هذه البدائل المستخدمة .

جدول رقم (١)

بعض بدائل قواعد المحاسبة المتعارف عليها

اسم القاعدة المحاسبية	عدد البدائل
تحديد الوقت الذى يمكن اعتباره نقطة للاعتراف بالإيراد .	٣
تحديد الوقت الذى يمكن اعتباره نقطة للاعتراف بالإيراد الناتج عن العقود طويلة الأجل .	٢
طرق أهلاك الأصول الثابتة .	٤
طرق تسعير المواد المنصرفة من المخازن .	١٢
طرق تقويم المخزون .	٥
طرق تقويم الأصول الثابتة .	٧
طرق معالجة تكلفة رأس المال .	٣
طرق معالجة تكاليف البحوث والتطوير .	٢
طرق تحديد الربح فى الوحدات الاقتصادية المتعددة الجنسية .	٤

وهناك على الأقل سببين أديا إلى عدم تحقيق هدف هذا المدخل وهما :

(ا) عدم دقة تحديد هدف هذه المرحلة وهو البحث عن الدخل الحقيقى ، فبالإضافة إلى أن المحاسبة لا تستخدم اصطلاح «الدخل» ، فإن اصلاح « الحقيقى » لا يتفق مع طبيعة علم المحاسبة التى تعتبر علما من العلوم الاجتماعية والتى تتأثر بالبيئة الاقتصادية والسياسية والقانونية والاجتماعية المحيطة بها ، والتى تعتمد على مجموعة من البدائل المختلفة لكل قاعدة محاسبية ، هذه البدائل تجعل علم المحاسبة يختلف عن طبيعة العلوم الأخرى . على سبيل المثال إذا كان يمكن القـــول فى علم الرياضيات أن واحد زائد واحد قد يساوى إثنين ، فى المحاسبة نجد أن واحد زائد واحد قـد يساوى إثنين أو أكثر أو أقل بمعنى أن اختيار الإدارة العليا من البدائل المحاسبية عند إعداد التقارير المالية يؤثر على نتيجة الأعمال والمركز المالى للوحدة الاقتصادية . فإذا اختارت إحـــدى الوحدات الاقتصادية طريقة الوارد أولا صادر أولا FIFO لتقويم المخزون (فى ظل الارتفاع العام للأسعار) فسيترتب على ذلك تعظيم صافى الربح (لأن هناك أرباح وهمية) وفى نفس الوقت ستفصح الميزانية عن القيمة العادلة لمخزون آخر المدة Foir valne أما إذا أختارت نفس الوحدة وفى نفس السنة المالية طريقة الوارد اخيرا صادرا أولا (LIFO) فسيترتب على ذلك الافصاح عن الأرباح الحقيقية فقط وفى نفس الوقت عن قيمة غير عادلة لمخزون آخر السنة أى أن اختيار بدائل محاسبية مختلفة يؤدى إلى نتائج أعمال ومراكز مالية مختلفة .

(ب) ماذكره Sterling (1974) مـــن أن سبب هـــذه الظاهرة هو أننا نحن المحاسبون دائما نتحدث عن المحاسبة ونقوم بتدريسها على أنها فن ،

أن الفن يقوم على قواعد أما العلم فإنه يقوم على قوانين (١) ، ومن المفيد هنا ذكر تعريف العلم وهو (٢) :

« The Principal of objective of a Science, other than the description of empirical Phenomena, is to estab lish, through laws and theories, general principles by means of which the empirical phenomena can be explained, accounted for, and predicted ».

ومما يجب ذكره هنا أنه فى الوقت الذى كانت فيه بحوث المحاسبة المالية تركز على دراسة قواعد المحاسبة التى يمكن أن تؤدى إلى تحديد الدخل الحقيق ، كانت البحوث فى محاسبة التكاليف تحاول تحديد التكلفة الحقيقية للوحدة المنتجة أو لأمر الإنتاج ، ولقد فشلت محاسبة التكاليف كما فشلت شقيقتها المحاسبة المالية فى البحث عن التكلفة الحقيقية والدليل على ذلك أنه مازال هناك اختلاف فى تحديد نظرية التحميل التى يجب أن تتبع وفى طرق تحميل التكاليف غير المباشرة وفى طرق تسعير المواد المنصرفة من المخازن .

وفى الستينات بدأت بحوث المحاسبة تهتم بكيفية استخدام المعلومات المحاسبية فى اتخاذ القرارات وذلك لخدمة مستخدمى التقارير المالية وخاصة

---

(1) Sterling, Robert, « Toward a Science of Accounting, » Financial Analysts Journal, Sep-Oct. 1915, P. 28.

(2) Torgerson, Warren, « Theory and Methods of Scaling », John wiley 8 Sons, Inc., New York, 1967, P. 1.

حاملى الأسهم Stockholders وحاملى السندات Bondholders وكانت أول مقالة نشرت فى هذا المجال هى مقالة(١) (1968) Ball & Brown ولقد كان لتطور تكنولوجيا إعداد وتخزين وتحليل واستخدام المعلومات المحاسبية المخزونة فى شرائط مثل الـ COMPUSTAT والـ CRISP وقلل من تكلفة بحوث المحاسبة وقد تركز هذا النوع من البحوث على الإجابة على السؤالين التاليين :

(أ) ما هو أثر نشر بيانات التقارير المالية على أسعار الأسهم والسندات فى سوق رأس المال ؟

(ب) ما هو أثر نشر بيانات عن اعتزام إدارة الوحدة الاقتصادية تغيير طريقة محاسبية معينة إلى بديل محاسبى آخر على أسعار الأسهم والسندات فى سوق رأس المال ؟

وفى أواخر الستينات زاد اهتمام المحاسبين بدراسة اقتصاديات المعلومات

---

(5) Ball, R. and Brown, P., « An Empirical Evaluation of Accounting Income Numbers », Journal of Accounting Research, Autumn, 1968, P. P. 159—177.

لقد قدم المؤلفان مقالهما للنشر فى The Accounting Review ولكن المجلة رفضت نشره على أساس أنه ليس بحثا محاسبيا ، ثم طلب رئيس تحرير Journal of Accounting Research من المؤلفان نشر المقالة فى مجلته ولقد كان لنشر هذه المقالة فضل كبير فى شهرة المجلة .

Information Economics وبالتالى لم تعد المعلومات المحاسبية سلعة مجانية كالهواء ولكنها أصبحت سلعة اقتصادية لها تكلفة وعائد ولقد حاول الباحثون فى هذه المرحلة الإجابة على بعض الأسئلة ومنها :

(أ) لماذا توجد قيمة للمعلومات المحاسبية ؟

(ب) ما هو القياس الأفضل الذى يجب أن يستخدم لتفضيل نظام معلومات على آخر ؟

(جـ) هل تتدخل الحكومة لتنظيم المعلومات أم يترك ذلك لقوى السوق ؟

(د) إذا كان لا يمكن الاعتماد على قوى السوق فإلى أى حد تتدخل الحكومة فى تنظيم المعلومات ؟

ومما يجب أن يذكر هنا أنه يمكن استخدام هذا المدخل لتقييم تجربة النظام المحاسبى الموحد فى جمهورية مصر العربية حتى يمكن إدخال التعديلات اللازمة له لكى يحقق الهدف منه ، وكذلك يمكن استخدام هذا المدخل لتقييم تجربة النظام المحاسبى الحكومى .

٢ — أهداف البحث :

يتمثل الهدف العام لهذا البحث فى كيفية استخدام نظرية تكلفة الوكالة فى تطوير نظرية إيجابية المحاسبة وفى سبيل تحقيق هذا الهدف سيحاول هذا الباحث الإجابة على الأسئلة التالية :

---

(٦) قاد هذا الاتجاه فى المحاسبة Joel Demski, G. A. Feltham.

(ا) ماهى مشاكل تكلفة الوكالة على مستوى الوحدة الاقتصادية وعلى المستوى القومى ؟

(ب) ماهى النظرية الإيجابية المحاسبة ؟

(ج) ما هو إطار بناء نماذج اختيار القرارات المحاسبية فى الوحـــدات الاقتصادية ؟

(د) ما هو الإطار العام لأى دراسة تطبيقية فى النظرية الإيجابية المحاسبة ؟

٣ — تنظيم البحث :

قسم هذا البحث إلى سبع أقسام : القسم الرابع يختص بدراسة نظرية تكلفة الوكالة واستخداماتها فى بحوث المحاسبة مع الإشارة إلى مشاكل تكلفة الوكالة الاجتماعية . القسم الخامس يختص بتعريف ومكونات النظرية الإيجابية للمحاسبة وكذلك القضايا التى تركز عليها . أما القسم السادس فإنه يمثـل الإطار النظرى والخطوط العريضة لأى دراسة تطبيقية لهذا النوع من البحوث أما القسم السابع فإنه يمثل خلاصة ونتائج البحث كما يقدم بعض التوصيات لبحوث قادمة .

٤ — نظرية تكلفة الوكالة واستخداماتها فى بحوث المحاسبة :

يعتبر عام ١٩٧٦ عاما مميزا فى مهنـة وبحوث المحاسبة بالولايات المتحدة ففى هذا العام صدرت الدراسة التى قام بها الـكونجرس الامريكى لتقييم مهنة المحاسبة والمراجعة والتى يطلق عليها . Metcalf Study نسبة إلى الدور البارز الذى قام به عضو الكونجرس السابق Metcalf ولقد نادت هذه الدراسة بضرورة التدخل الحكومى ليس فقط لتنظيم المهنة ولـكن أيضا لوضع معايير المحاسبة والمراجعة بدلا من الاعتماد على القطاع الخـاص Private sector كما هاجمت هذه الدراسة مكاتب المحاسبة والمراجعة الـكبرى المعروفة بالـ Big Eyiht وفى نفس العام

تشير(٧) Jensen and Meckling مقالهما المشهور الذى كان له أكبر الأثر فى استخدام نظرية تكلفة الوكالة Agency cost theory فى بحوث المحاسبة منذ أواخر السبعينات .

٤ — ١ مشاكل تكلفة الوكالة داخل الوحدة الاقتصادية :

تمتد الجذور التاريخية لنظرية تكلفة الوكالة إلى ما ذكره الاقتصادى المعروف Adam Smith فى كتاباته من أن كل إنسان يسعى إلى تعظيم منفعته الذاتية ، كما أن نظام الوكالة معروف فى الحياة العامة منذ زمن طويل فعلى سبيل المثال يقوم الشخص عادة بتوكيل محامى للدفاع عنه أو المطالبة بحقه ويقوم المحامى باعتباره الوكيل — مقابل مبلغ متفق عليه مع عملية — ببذل كل مجهود للفوز بالقضية لصالح موكله .

ولقد نشأت مشاكل تكلفة الوكالة Agency cost problems فى الوحدات الاقتصادية نتيجة لتضخم حجم هـــذه الوحدات وإنفصال الملكية عن الإدارة ووجود عده مجموعات تتصارع داخل الوحدات الاقتصادية ، كل مجموعة ذات دالة هدف تختلف عن الأخرى وبالتالى تسعى كل منهما لتحقيق أكبر منفعة ممكنة .

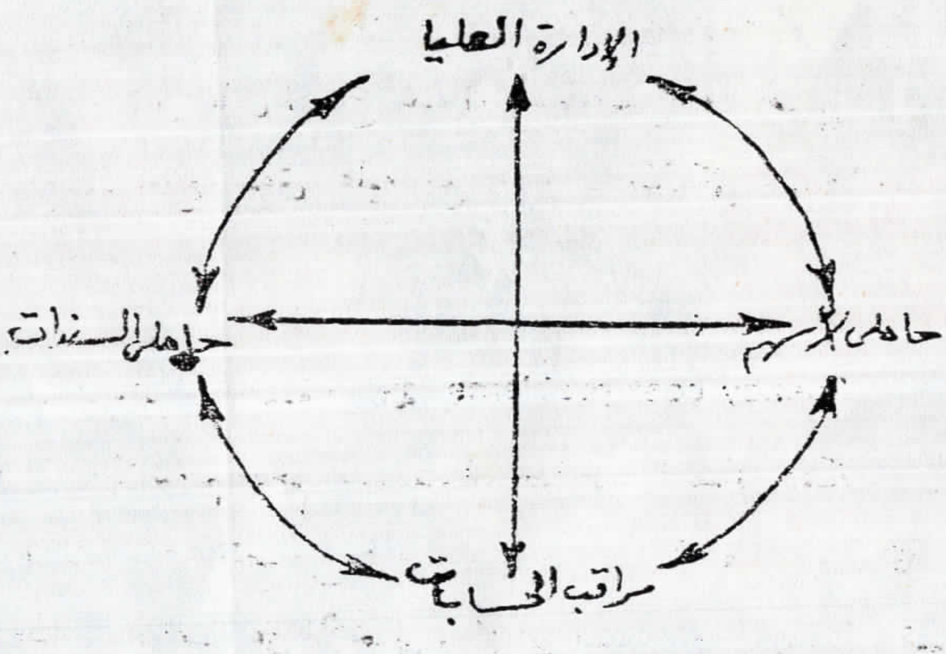
---

(7) Jensen, M., and Meckling W., « Theory of the Firm : Managerial Behavior, Agency costs, and ownership structure, « The Journal of Financial Economics 3, 1976, PP. 305—360.

وتقوم مشاكل تكلفة الوكالة على الفرضين التاليين(٨) :

« First, owners and agents behave according to their own self-interest, and second, each of the particip-ants in the activities of the firm is rational and capable of forming unbiased expectations regarding the future wealth ».

وسيقتصر هذا البحث على دراسة بعض مشاكل الوكالة التى تنشأ بين المساهمين والإدارة وحاملى السندات ومراقب الحسابات كما هو موضح فى الشكل التخطيطى رقم (١) .



ويوضح الشكل التخطيطى السابق إطار المجموعات التى تتصارع داخل الوحدة الاقتصادية وهى :

---

(8) Barnea, Amir; Haugen, Robert A. and Senbet, Lemma A., « Market Imperfections, Agency Problems, and A Capital Structure : A Review », Financial Management, P. 8.

(أ) حاملى الأسهم والادارة العليا .

(ب) حاملى الأسهم وحاملى السندات .

(جـ) مراقب الحسابات والمجموعات الأخرى .

سيناقش الباحث فى السطور التالية باختصار هذه العلاقات وخاصة فيما يتعلق بمشاكل تكلفة الوكالة .

٤ — ١ — ١ — العلاقة بين المساهمين والإدارة العليا فى الوحـــدة الاقتصادية :

نتيجة لظهور الوحدات الاقتصادية العملاقة Mega Corporations انفصلت الملـكية عن الإدارة وأصبحت الإدارة العليا فى هذه الوحدات بما تملكه من معلومات Inside Information تهدف إلى تحقيق أكبر منفعة ممكنة لذاتهم ، وهذه المنفعة تتمثل فى الحصول على الحوافز والمحافظة على مركزها الوظيفى .

بالنسبة للحوافز يوجد نوعان منها . النوع الأول : وهو الحوافز النقدية Cash Bonus والتى تعنى المشاركة فى الأرباح ويتم احتساب هذه الحوافز طبقا لنسبة مئوية من صافى الربح ، ولـكى تستطيع الإدارة العليا الحصول على أكبر نصيب منها تقوم باختيار معايير المحاسبة التى تؤدى إلى تعظيم صافى الربح بدلا من اختيار معايير المحاسبة التى تحقق أفضل مقابل بين المصروفات والإيرادات . على سبيل المثـال تقوم الإدارة العليا باختيار طريقة الوارد أولا صادرا أولا بدلا من اختيار طريقة الوارد أخـــيرا صادرا أولا عند

تقويم المخزون حيث أن الطريقة الأولى تؤدى إلى تعظيم الربح وخاصة فى ظل الارتفاع العام للأسعار كما سبق الذكر ، أما النوع الثانى من الحوافز فهو الذى يرتبط بالقيمة السوقية للوحدة الاقتصادية وهنا يمكن للإدارة العليا الحصول على حوافز فى شكل أسهم يطلق عليها Stock options وتلجأ الإدارة العليا إلى عدة وسائل لكى تزيد من القيمة السوقية للوحدة منها إخفاء بعض المعلومات المحاسبية والاقتصادية التى تسيء للوحدة الاقتصادية . وهناك عدة دراسات تطبيقية وجدت أن الإدارة العليا أصبحت تتحكم فى المعلومات المحاسبية التى تفصح عنها . فى دراسة قام بها Pastena and Ronen (1979) أدت إلى النتائج التالية(٩) :

(1) Management act as if « they attempt to delay the dissemination of negative information » (2) they act as if they disclse primartity soft positive information as contrasted with soft negative information, and (3) they disclose negative information essentially only after such information becomes hard.

ونتائج الدراسة السابقة تشير إلى أن الإدارة تفصح فقط عن المعلومات الإيجابية أما المعلومات السلبية فانها تستطيع اخفائها أو تأجيل إعلانها على الأقل .

---

(9) Pastena, Victor and Ronen, Joshua, « Some Hypotheses on the pattern of Management's Informal Disclosure », **Journal of Accounting Research,** Autumn 1979, P. 615.

كما تحاول الإدارة العليا تعظيم دالة الهدف عن طريق المحافظة على مركزها الوظيفي حتى يعاد انتخابهم مرة ثانية وذلك أيضا عن طريق محاولة تعظيم كل من صافي الربح والقيمة السوقية .

٤ — ١ — ٢ العلاقة بين حاملي الأسهم وحاملي السندات :

بالرغم من أن كل من حاملي الأسهم وحاملي السندات يمد الوحدة الاقتصادية بالمال ولكن هناك إختلاف بين دالة هدف كل منهما ، فحاملي الأسهم يحصلون على نصيب من الارباح ولهم حق دخول مجلس الإدارة ، أما حاملي السندات فانهم يحصلون على فائدة ثابتة على أموالهم . ومن ناحية ثانية نجد أن حاملي الأسهم يميلون إلى استثمار أموال الوحدة الاقتصادية فى المشروعات ذات المخاطرة العالية التى بدورها تدر عائداً كبيرا ، حيث أنه من الامور المستقرة فى علم التمويل أن هناك علاقة إيجابية بين العائد والمخاطرة ، ونتيجة لهذا فان هناك مشاكل وكالة تنشأ بينهما ويترتب على هذه المشاكل أن حاملي السندات يتحملون ثلاث أنواع من تكاليف الوكالة وهى (١٠) .

a. The opportunity wealth loss caused by the impact of debt on the investment decisions of the firm.

---

(10) Jensen, M. and Meckling, W. « Theory of the firm Managerial Behavior, Agency costs, and ownership structure », oP. cit.

b. The monitoring and bonding expenditures by the bondholders and the owner-manager (i. e., the firm).

c. The bankruptcy and reorganization costs.

وبالنسبة للنوع الأخير من التكاليف (تكلفة الافلاس) فقد وجدت Preis (1982) ما يلي (١١) :

« Unsectured creditors received less cash immediately than secured creditors and waited longer for deferred payments. Of the nine firms offering payments, four had deferral periods of seven or more, with a range of 6 months to 180 months ».

أما النوع الأول والثانى من تكاليف الوكالة التى يتحملها حملة السندات فلم تكن حتى الآن محل دراسة تطبيقية فى المحاسبة أو التمويل .

٤ — ٣ — ١ العلاقة بين مراقب الحسابات والمجموعات الأخرى :

فى السنوات الأخيرة زادت الانتقادات الموجهة إلى مراقب الحسابات والتى تتلخص فى أنه يحاول خدمة أهداف الإدارة العليا للوحدة الاقتصادية وليس خدمة حاملى الأسهم وحاملى السندات ، ولم يقم بهذه الانتقادات رجال

---

(11) Preis, Nancy, « Corporate Bankruptcy : From Economics Failure to Reorganization or Liquidation », **Unpublished Dissertation** Ph. D., University of Michigan, 1982, p. 213.

الفكر فيها(١٢) ، بل أيضا قام الكونجرس الأمريكي فى دراسته السابقة الإشارة اليها (Metcalf Study) بتوجيه بعض الانتقادات ومنها العبارات التالية(١٣) :

« It appears that the « Big Eight » firms are more concerned with serving the interests of corporate managements who select them and authorize their fees than with protecting the interests of the public, for whose benefit congress established the position of indep endent auditor ».

وترتب على هذا الوضع نشأة مشاكل تكلفة الوكالة بين مستخدمى القوائم المالية ومراقب الحسابات .

---

(12) Briloff, A. J., « **Unaccountable Accounting** », Harper & Row, New York. 1972.

Briloff, A. J., « **The Truth About corporate Accounting** » ; Harper & Row, New York, 1981.

Sterling, Robert, « **Accounting Power** », Journal of Accountancy, January 1973, PP. 61—67.

(13) U. S. Senate Subcommittee on Reports, Accounting, and Management of the Committee on Government operations, « **The Accounting Establishment : A staff study** », washington, D. C., 1976, P. 8.

ومن هنا بدأ التدخل الحكومى بالزام الادارة العليا فى الوحدات الاقتصادية بالافصاح عن كل عملياتها ، كما بدأ التدخل الحكومى لإلزام مراقب الحسابات بضرورة مراعاة معايير المراجعة عندما يقوم بأداء عمله وأن يفصح فى تقريره عن أى حقيقة جوهرية لم تفصح عنها الإدارة . كما بدأت المجامع العلمية بالاهتمام بمراعاة حياد مراقب الحسابات ومن المشاكل التى مازالت محل جدل فى الفكر المحاسبى أثر الأعمال والاستشارات الإدارية

[(Managementt Adveisosory Services (MAS)] على إستقلال مراقب الحسابات .

وبالطبع إذا كان مراقب الحسابات يعمل لتحقيق أهداف الإدارة العليا وليس أهداف حاملى الأسهم والسندات فان ذلك معناه أن مـــلاك الوحدة الإقتصادية ودائنيها يتحملون تكلفة وكالة ناتجة عن إغفال مراقب الحسابات لبعض الحقائق الجوهرية التى لها تأثير على المركز المالى للوحدة ونتائج أعمالها والتى تنعكس على قراراتهم . فعلى سبيل المثال قد يقرر مراقب الحسابات بأن المركز المالى سليم للوحدة الاقتصادية فى حين أنه أخفى أن هذه الوحدة تعانى من نقص شديد فى السيولة ، فاذا إستخدم أحد البنوك هـــذه القوائم المالية لمنح قرض لنفس الوحدة وبعد شهور أعلنت الوحدة الافلاس فى هذه الحالة يتحمل البنك ما يعرف بتكلفة الإفلاس التى تشمل تكلفة فعلية وتكلفة فرصة مضاعة معا .

٤ — ٢ مشاكل تكلفة الوكاله الاجتماعية :

فى خلال السنوات الخمس الأخيرة تناولت البحوث بعض مشاكل تكلفة الوكالة فى الوحدات الإقتصادية التى تعمل بالذات فى الولايات المتحدة ، وسيحاول الباحث فى هذا القسم إلقاء الضوء على مشاكل تكلفة الوكالة فى وحدات القطاع العام ويمكن أن يطلق على هذا النوع من المشاكل مشاكل تكلفة الوكالة الإجتماعية Social Agency cost problems هذا النوع من التكاليف يتحمله المجتمع ككل وليس مجموعة واحدة داخل الوحدة الاقتصادية ومن أمثلة هذه المشاكل محاولة رئيس مجلس إدارة فى إحدى الوحدات الاقتصادية مثلا استخدام المعلومات المحاسبية لكى يظهر الوحدة بأنها تحقق فائضا وذات مركز مالى سليم لكى يحافظ على مركزه الوظيفى أو الحصول على حوافز مادية . وفى داخل الوحدة الاقتصادية أيضاً قد نجد أن كل من المدير المالى ورئيس مجلس الإدارة له دالة هدف تختلف عن الآخر فيحاول الأول باستخدام المعلومات المحاسبية أن يظهر وحدة القطاع العام بمركز مالى غير سليم لكى يعطى مؤشر للوزير المختص أو رئيس مجلس إدارة الهيئة التى تتبعها الوحدة بأن رئيس مجلس الادارة لا يقوم بمسئولياته قبل الشركة لأن الأخير يسعى إلى مركز رئيس مجلس الإدارة . وبوجه عام نجد أن كل هذه المشاكل تنشأ نتيجة تنازع الاختصاصات داخل الوحدة الاقتصادية ويمكن أعتبارها من مشاكل الوكالة الناتجة عن اختلاف دوال الهدف للمستويات الإدارية المختلفة .

والمجموعة الأخرى من مشاكل تكلفة الوكالة الاجتماعية تشمل المشاكل الناتجة عن الخلاف الذى يحدث عادة بين مصلحة الضرائب والممولين ، فمأمورى الضرائب يحاولون تعظيم الضريبة وخاصة إذا كانوا يعملون على حوافز انتاج

على أساس مايحصلونه من ضرائب من الممولين ، ومن ناحيـــة أخرى يحاول الممولون تقليل وعاء الضرائب بعدة وسائل منها الاستعانة بخبير فى الضرائب لاكتشاف أى ثغرات فى القانون تؤدى إلى تقليل وعاء الضريبة .

٤ — ٣ العقود القانونية لحل مشاكل تكلفه الوكالة :

لـكى يمكن التوفيق بين دوال الهدف للمجموعات المختلفة داخل الوحدة الاقتصادية ، بدأ التفـكير فى عمل عقود قانونية بين هذه المجموعات ومن أمثلتها :

(أ) عقود بين حاملى الأسهم والادارة العليا للوحدة الإقتصادية :

لـكى يمكن التوفيق بين دالة هدف حاملى الأسهم ودالة هدف الإدارة العليا وذلك عن طريق النص على منح الادارة حوافز Incentive Plan فى شكل نقدى Cash Bonus محسوبة على أساس قواعد محاسبية محددة بحيث لا تملك الادارة سلطه تغييرها ، مثال ذلك النص على طريقة تقويم المخزون والأصول الثابتة واحتساب أقساط الأهلاك وغير ذلك وقد تكون هذه الحوافز فى شكل أسهم Stock Options وتحسب على أساس القيمة السوقية للوحدة الإقتصادية ويلاحظ أن هذا النوع من الحوافز يتوقف على مدى قدرة الإدارة العليا على تعظيم القيمة السوقية للوحدة بما يحقق للمساهمين مايسمى بعائد المضاربة .

(ب) عقود بين حاملى السندات والمساهمين تنص على شروط معينة بحيث لاتقوم إدارة الوحدة الاقتصادية باى تصرف يؤثر على حقوق حاملى السندات مثال ذلك النص على عدم اندماج الوحدة فى وحدة أخرى الا إذا تحملت الوحدة

الداخلة كل ديون الوحدة المندمجة وكذلك مثل وضع شروط خاصة لتوزيع الأرباح ووضع حد أقصى لنسبة المديونية بحيث لا تستطيع الوحدة الاقتصادية الاقتراض من الغير أو إصدار سندات جديدة إذا زادت نسبة المديونية عن حد معين .

ولقد ألزمت اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ الوحدة الاقتصادية الخاضعة لهذا القانون بضرورة تشكيل جماعة لحملة السندات غرضها حماية المصالح المشتركة لأعضائها ، ويكون لها ممثل قانونى له الحق فى حضور الجمعية العامة للشركة وابداء ملاحظاته دون أن يكون له صوت معدود فى المداولات كما يكون له الحق فى عرض قرارات وتوصيات الجماعة على مجلس الادارة أو الجمعية العامة للشركة ولهذه الجماعة الحق فى اتخاذ أى قرار بشأن حماية المصالح المشتركة لحملة السندات وتنفيذ الشروط التى تم على أساسها الاكتتاب وابداء أى توصيات فى شأن من شئون الشركة لتعرض على الجمعية العامة للمساهمين أو مجلس الإدارة .

ويعتبر ما جاء فى هذه اللائحة تدخلا حكوميا مرغوب فيه لحماية حاملى السندات من أى تكلفة وكالة متوقعة .

(ج) عقود بين المساهمين ومراقب الحسابات لكى يقوم الأخير بدور فعاله فى عملية المراجعة ولكى يكون مسئولا مسئولية كاملة أمام حاملى الأسهم وحاملى السندات .

٥ — نحو نظرية ايجابية للمحاسبة المالية :

بعـــد أن نشر Jensen and Meckling المقال السابق الاشارة إليه ، بدأ التفكير فى استخدام نظرية تكلفة الوكالة لوضع نظرية محاسبية تقوم على النموذج

الايجابى Positive Approach بدلا من الاعتماد على النموذج المعيارى Normative Approach وقاد هذا الاتجاه Watts and Zimmerman (١٤)

وتهدف النظرية الإيجابية بوجه عام إلى وصف وتفسير وتحليل والتنبؤ بالعالم الذى يعيش فيه وبالتالى فانه يمكن القول أن النظرية الايجابية للمحاسبة تشرح وتحلل وتتنبأ بسلوك الإدارة العليا ودوافعها عند إتخاذ القرارات المحاسبية .

ويرى الباحث أن هذه النظرية تعتبر تطوراً طبيعياً بعد أن فشل المحاسبون فى وضع نظرية عامة للمحاسبة وذلك بالاعتماد على النموذج المعيارى .

يرى Watts and Zimmermans فى كتابهما الذى سيصدر فى الولايات المتحدة فى العام القادم أن هذه النظرية(١٥) :

« A theory consists of two parts : the assumptions including the definition of variables and the logic which relates them; and the set substantive hypotheses. The assumptions, difinitions, and logic

---

(14) Watts, Rossand Zimmerman, Jerold, « Towards a Positive Theory of the Determination of Accounting Standards », The Accounting Review Jan. 1978, PP. 112—133.

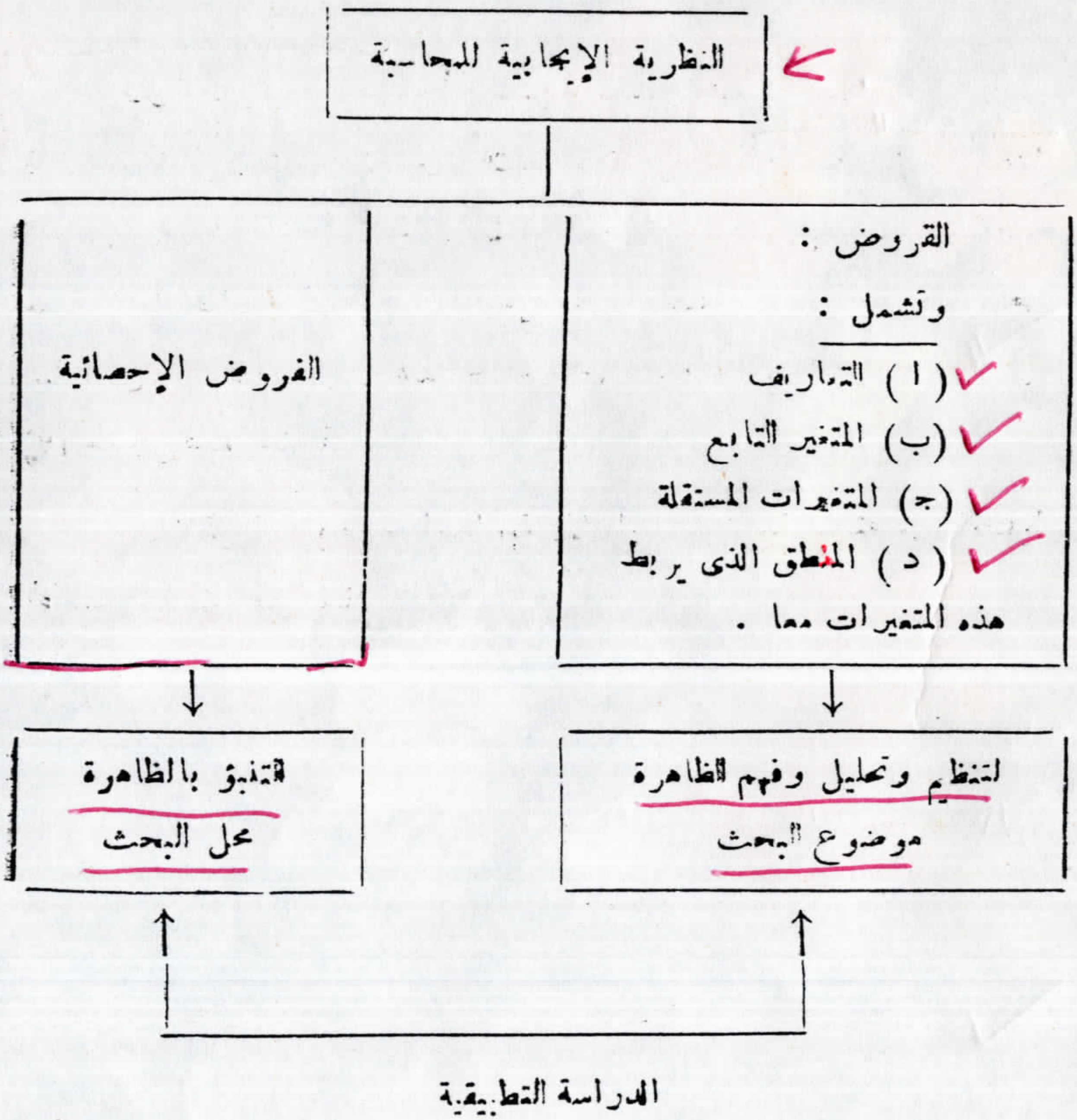
(١٥) سيكون عنوان الكتاب Accounting Theory وسينشر فى الولايات المتحدة فى عام ١٩٨٥ ، وقد حصل الباحث على بعض فصول الكتاب من Dr. Watts. وتقع هذه العبارات فى الفصل الأول من الكتاب .

are used to organize, analyze and understand the empirical phenomena, while the hypotheses are the predictions generated from the analysis ».

وتشير العبارات السابقة إلى أن النظرية الايجابية لها جناحان: الأول يتمثل في التحليل النظرى لشرح وتفسير والتنبوء بالظاهرة محل الدراسة والبحث وهذا التحليل يستخدم نظرية تكلفة الوكالة وهدفه تحليل سلوك الإدارة نحو ظاهرة معينة ، أما الجناح الثانى فهو تحديد الفروض الاحصائية Hypotheses وهى عبارة عن ما يتوقعه الباحث عند إجراء التجربة ، ويوضح الرسم التخطيطى رقم (٢) جناحى هذه النظرية .

تحاول النظرية الإيجابية للمحاسبة الاجابة على نوعية معينة من القضايا المحاسبية منها على سبيل المثال :

الرسم التخطيطي رقم (٢)



أ — لماذا تختار الوحدات الاقتصادية بدائل محاسبية معينة وتهمل البدائل المحاسبية الأخرى ؟

ب — لماذا تفضل بعض الوحدات الاقتصاديه تقويم أصولها بالتكلفة التاريخية فى ظل الارتفاع العام للاسعار بينما يفضل البعض الآخر الأخذ بمحاسبة تقلبات الأسعار ؟

جـ — لماذا تفضل الشركات المتعددة الجنسية بعض بدائل المحاسبه لتحديد الربح وتهمل البدائل المحاسبية الأخرى ؟

د — لماذا تقوم بعض الوحدات الاقتصادية بتغيير طريقة تقويم المخزون من الوارد أولا صادر أولا إلى الوارد أخيراً صادر أولا فى ظل ظروف التضخم بينما تفضل بعض الوحدات الاقتصادية الأخرى الاستمرار فى أتباع طريقة الوارد أولا صادر أولا ؟

هـ — لماذا تفضل بعض الوحدات الاقتصادية الافصاح عن توقعاتها الخاصة بالربح بينما يفضل البعض الآخر عدم الافصاح عن هذه المعلومة ؟

و — لماذا يفضل المحاسبون وضع معايير المحاسبة بأنفسهم دون التدخل الحكومى ؟

ز — لماذا أختارت لجنة وضع النظام المحاسبى الموحد فى مصر قاعدة القسط الثابت عند إهلاك الأصول الثابتة (مثلا) وأهملت اللجنة الطرق الأخرى ؟

ح — ما هى الآثار الاقتصادية Economic Consequences لمعايير المحاسبة المالية على مستخدمى التقارير المالية ؟

ط — لماذا استعانت بعض الوحدات الاقتصادية بمراقبي الحسابات حتى قبل أن تلزم قوانين تنظيم المهنة الوحدات الاقتصادية بذلك ؟

وهذه النوعية من القضايا التي تبحثها وتركز عليها النظرية الايجابية للمحاسبة تختلف عن ما كان يهدف اليه مدخل الدخل الحقيقي كما أن كل هذه القضايا ترتبط بتحليل نظرية تكلفة الوكالة التي ترى من الضروري تحليل سلوك الإدارة عند أتخاذ أي قرار ، والفرض الأساسي لهذه النظرية هو أن كل إنسان يسعى إلى تعظيم منفعته الشخصية وهذا القول ينطبق أيضا على المجموعات التي تعمل داخل الوحدة الاقتصادية ، فالمعلومات المحاسبية ليست مجرد أرقام ولكن لها آثار إقتصادية على مستخدمي التقارير المالية ، وعلى سبيل المثال فان أختيار بديل محاسبي معين وإهمال البديل أو البدائل المحاسبية الأخرى قد يؤدي إلى إنتقال الثروة من مجموعة إلى أخرى ما لم تكن هناك ضوابط .

فاستخدام طريقة الوارد أولا صادر أولا يؤدي إلى تعظيم صافي الربح (في ظل أرتفاع نسبة التضخم) وبالتالي يؤدي إلى زيادة الحوافز النقدية للادارة العليا ، ومن ناحية أخرى تؤدي هذه الطريقة إلى بيع السلعة بأقل من قيمتها مما يؤثر على حامل الأسهم وذلك بدفع ضرائب أكبر مما يجب ويؤثر أيضا على القيمة السوقية لأسهم الوحدة في سوق رأس المال وهكذا .

٦ — اطار نماذج اختيار القرارات المحاسبية في الوحدات الاقتصادية :

يرى الباحث أن المنتج النهائي لأي بحث في النظرية الايجابية للمحاسبة هو ما يطلق عليه « نموذج اختيار » Cholce Model

وسوف يركز هذا البحث على نوعية معينة من هذه النماذج وهي القرارات

التي تؤثر على توزيع الثروة بين مستخدمي التقارير المالية الخاصة بأختيار بديل محاسبي معين للقياس وأهمال البديل أو البدائل الاخرى ومساهمة نظرية تكلفة الوكالة في وضع هذه النماذج تتلخص في دراسة سلوك الادارة ودوافعها عند اتخاذ أي قرار ، وكذلك في دراسة أثر كل قرار محاسبي على دالة الهدف لكل مجموعة داخل الوحدة الاقتصادية ، ثم ايجاد حلول علمية للتوفيق بين دالات الهدف المختلفة لهذه المجموعات .

وهناك عدة خطوات يجب أن تتبع عند بناء نماذج أختيار القرارات وهي :

أ — تحديد الاطار النظري لدوافع الادارة لاختيـــار بديل محاسبي معين وأهمال البديل أو البدائل الأخرى ؟ (التفسير)

ب — تحديد المتغير التابع Dependent Variable الذي يمثل الظاهرة محل الدراسة مثل تحديد أثر أختيار للبديل أو البدائل المحاسبية على صافي الربح

جـ — تحديد المتغيرات المستقلة Independent Variables التي يحتمل أن تؤثر وتتحكم في عملية أتخاذ القرار ؟

د — المنطق الذي يربط المتغير التابع مع المتغيرات المستقلة وكذلك المنطق الذي يربط المتغيرات المستقلة معا ، وفي هذا النوع من البحوث تقوم نظرية تكلفة الوكالة بهذا الدور .

هـ — تحديد الفروض الاحصائية المراد أختبارها عمليا .

و — تكوين نموذج الاختيار على أساس المتغير التابع والمتغيرات المستقلة والفروض الاحصائية وباستخدام أحد الاساليب الاحصائية .

ز ـــ استخلاص نتائج البحث العملية وتحليلها لمعرفة مدى أنحرافها عن الاطار النظرى للبحث .

ح ـــ قد يعاد أجراء البحث مرة ثانية اذا لم يثبت صحة الفروض الابتدائية وذلك بتعديل الاطار النظرى للبحث وحذف أو أضافة بعض المتغيرات المستقلة .

٦٠١ ـــ الدراسة النظرية لنماذج أختيار القرارات :

سيتناول الباحث فى هذا القسم النقاط الخمسة الاولى وهى أ ، ب ، ج ، د ، ه ، من أطار نماذج أختيار القرارات السابقة الذكر وذلك من خـــلال دراسة المتغيرات المستقلة المحتملة والمنطق الذى يربطهم معا ، وكذلك المنطق الذى يربط بينها وبين المتغير التابع . أما القسم رقم ٢٠٦ فانه سيتناول الخطوط العريضة لاى دراسة تطبيقية فى النظرية الايجابية المحاسبة (النقاط و ، ز ، ح) .

٦ - ١ - ١ التكاليف السياسية : المتغير المستقل

التكاليف السياسية Political Cost مصطلح حديث فى المحاسبة أدخله (١٦) Watts and Zimmerman لشىء كان موجود أصلا ، ويقصد بهذا المصطلح التكاليف الناتجة عن أى قرار تتخذه الدولة لممارسة سلطاتها او تتحمله الوحدة الاقتصادية أو أحد مستخدمى التقارير المالية ، ومثال ذلك تخصيص ٢٥ ٪ من صافى

---

(16) Watts, Ross and Zimmerman, Jerold, « Towards of Positive theory of the determination of Accounting Standards », op. cit.

الربح للعاملين فى الوحدة الاقتصادية و يطلق على هذه النسبة تكلفة سياسية بالنسبة لحاملى الاسهم لأن هذا النوع من التكاليف سيؤدى الى اعادة توزيع الثروة بين المجموعات المختلفة المرتبطة بالوحدة الاقتصادية .

وقد وجد بعض الباحثين أن هناك أرتباطا ايجابيا Positive correlation بين حجم الوحدة الاقتصادية والتكاليف السياسية التى تتحملها ، ولذا تحاول الإدارة العليا فى هذه الوحدات إختيار معايير المحاسبة التى تؤدى إلى تخفيض الربح لأن الإفصاح عن تحقيق أرباح غير عادية سيؤدى إلى أن الوحدة تتحمل هذا النوع من التكاليف ، ومن أمثلة التكاليف السياسية التى يمكن أن يتحملها حاملى الأسهم ما يلى :

أ — تكاليف ناتجة عن أحتمال تأميم الوحدة الاقتصادية .

ب — تكاليف ناتجة عن التدخل الحكومى بهدف خدمة مجموعة أو مجموعات معينة مثل تحديد الأسعار لخدمة المستهلكين .

جـ — تكاليف ناتجة عن قرار بزيادة أسعار الضرائب الحالية أو استحداث نوع جديد من الضرائب للوحدات العملاقة كما حدث فى الولايات المتحدة فى عام ١٩٧٥ حيث فرضت الحكومة الأمريكية نوع جديد من الضرائب على شركات البترول العملاقة .

د — تكاليف ناتجة عن دخول وحدات إقتصادية جديدة فى سوق نفس الصناعة مما يؤدى إلى تخفيض نصيب الوحدة من سوق منتجاتها .

هـ — تكاليف ناتجة عن مطالبة نقابات العمال وخاصة فى المجتمعات الغربية لزيادة الأجور أو الحصول على مزايا نقدية أو عينية جديدة .

وتحاول هذه الوحدات العملاقة Mega Corporations أستخدام معايير المحاسبة التى تؤدى إلى تخفيض الربح حتى تتجنب أن تتحمل أى تكاليف سياسية متوقعة كمثال ذلك استخدام طريقة الوارد أخيراً صادر أولا بدلا من طريقة الوارد أولا صادر أولا عند تقويم المخزون ، كما أن الوحدات تستطيع أعتبار كل من تكلفة رأس المال وتكاليف البحوث والتطوير Research and Development Costs تكلفة إيرادية تحمل فى نفس السنة المالية التى أنفقت فيها بدلا من رسملتها .

الفرض الإحصائى الأول :

كلما كبر حجم الوحدة الاقتصادية ، كلما زاد احتمال أن تختار الادارة معايير المحاسبة التى ستؤدى إلى تخفيض رقم صافى الربح .

ويمكن إستخدام مجموع الأصول أو مجموع ايراد المبيعات أو عدد العاملين أو غير ذلك كمقياس لحجم الوحدة الإقتصادية . وإذا اختار أى باحث عينة من البيانات المحاسبية لفترة عشر سنوات مثلا فعليه أن يأخذ فى الحسبان أثر التغير العام فى الأسعار على البيانات وذلك بتعديلها بالأرقام القياسية الاسعار

٦-١-٢ الهيكل التمويلى للوحدة الاقتصادية

يعتبر كل من حجم الوحدة الاقتصادية ونسبة المديونية Debt Equiyt Ratio مقياسا للمخاطرة ، وبينما يمكن أن يعتبر حجم الوحدة مقياسا لمخاطرة الاعمال Business Risk فان نسبة المديونية تعتبر مقياس للمخاطرة المالية Financial Risk وتنشأ مشكلة تكلفة الوكالة بين حاملى الاسهم وحاملى السندات

لأن كل منهما له دالة هدف تختلف عن الأخرى ، فقد يحاول المساهمون الاقتراض بمبالغ كبيرة لأن لديهم الاستعداد للاستثمار فى المشروعات ذات درجة المخاطرة العالية والتى تؤدى الى عائد كبير حيث أن هناك علاقة ايجابية (طردية) بين المخاطرة والعائد ولكن عند فشل المشروع الاستثمارى فان الجزء الاكبر من الخسارة سوف يتحمله حاملى السندات كما سبق الذكر

ولذلك يلجأ حاملى السندات الى وضع قيود محاسبية ومالية تحد من سلطة المساهمين فى التوسع فى عملية الاقتراض ومن هذه القيود :

أ — قيود خاصة بتحديد حدود قصوى أو دنيا لنسبة التداول والسيولة والمديونية وفى هذه الحالة لايجوز للوحدة الاقتصادية الاقتراض إلا فى حدود هذه النسب(١٧)

ب — قيود خاصة بالتوزيعات النقدية على المساهمين وذلك بألا تتعدى هذه التوزيعات نسبة معينة من صافى الربح .

ج — قيود خاصة بعدم اندماج أو أنضمام الوحدة الاقتصادية فى وحدة أخرى الا بشروط معينة منها أن تتحمل الوحـــدة الدامجة كل ديون الوحدة المندمجة .

---

(١٧) بمعنى ان ينص فى العقد على الا تتعدى كل نسبة مالية حدا أقصى لضمان قدرة الوحدة الاقتصادية على سداد ديونها ، فاذا كانت الوحدة الاقتصادية ترغب فى الحصول على قرض وهذا القرض سوف يزيد نسبة المديونية على الحد الاقصى المتفق عليه ففى هذه الحالة لاتستطيع الوحدة اتمامه .

وسيركز هذا البحث فقط على الحـدود الخاصة بنسبة المديونية Debt/Equity Ratio وتنعكس هذه القيود على إختيار الإدارة العليا لمعايير المحاسبة التى تؤدى إلى تخفيض نسبة المديونية . فعلى سبيل المثال إذا كان لدى الوحدة الاقتصادية نسبة عالية للمديونية فانها تقوم باختيار طريقة القسط الثابت بدلا من إختيار طريقة القسط المتزايد عند احتساب الاهلاك على الاموال الثابتة وأيضا عنـد معالجة تكلفة رأس المال يمكن رسملتها بدلا من أعتبارها تكلفة ايرادية تحمل فى نفس السنة المالية التى أنفقت فيها . كذلك ينطبق نفس القول على معالجة تكاليف البحوث والتطوير Research and Development Costs وذلك بالقيام برسملتها بدلا من أعتبارها تكاليف إيرادية حيث أن أختيار القسط الثابت ورسملة كل من تكلفة رأس المال وتكاليف البحوث والتطوير سيؤدى إلى زيادة صافى الربح مما سيؤدى إلى زيادة الارباح المحتجزة التى تعتبر بدورها جزء من حقوق المساهمين مما يؤدى إلى تخفيض نسبة المديونية .

ومما سبق ، يمكن تحديد الفرض الاحصائى الثانى فيما يلى :

القرض الاحصائى الثانى :

تكون الوحدات الاقتصادية ذات نسبة المديونية العالية أكثر احتمالا لاختيار معايير المحاسبة التى تؤدى إلى زيادة القيمة الحالية لصافى الربح .

٦-١-٣ وعاء ضريبة الأرباح التجارية والصناعية :

ترتبط قوانين الضرائب بعلاقة ما بمعايير المحاسبة المتعارف عليها التى تطبقها الوحدات الاقتصادية ، ويدعو هذا إلى القول بأن هناك إحتمال أن تقوم الإدارة

العليا للوحدات الاقتصادية باهمال معايير المحاسبة التي تؤدي إلى زيادة وعاء الضريبة وتختار المعايير التي تؤدي إلى نقص وعاء الضريبة ، فعلى سبيل المثال يمكن للادارة العليا اختيار طريقة الوارد أخيرا صادر أولا بدلا من الوارد أولا صادر أولا عند تقويم المخزون . حيث أن الطريقة الأولى ستؤدي إلى تخفيض صافي الربح وبالتالي تخفيض وعاء الضريبة وفي نفس الوقت تؤدي إلى زيادة التدفق النقدي Cash Flow مما سيؤدي إلى زيادة القيمة السوقية للوحدة الاقتصادية . كما يمكن للادارة العليا أعتبار كل من تكلفة رأس المال وتكاليف البحوث والتطوير تكاليف ايرادية في نفس السنة المالية التي أنفقت فيها بدلا من راسملتها مما سيؤدي إلى تخفيض وعاء الضريبة .

وبالتالي يمكن تحديد الفرض الاحصائي الثالث كما يلي :

الفرض الاحصائي الثالث :

تختار الوحدات الاقتصادية معايير المحاسبة التي يحتمل أن تؤدي إلى تخفيض وعاء الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية .

٦-١-٤ تكاليف إنتاج وتحليل المعلومات المحاسبية :

سبق القول بأن المعلومات المحاسبية لم تعد سلعة مجانية كالهواء ولكنها أصبحت سلعة اقتصادية لها تكلفتها وعائدها ، وتتمثل التكلفة فيما تتحمله الوحدة من تدريب العاملين في الإدارة المالية وغير ذلك ، أما العائد فإنه يتمثل في تحسين نوعية القرار ، وفي الواقع فان هناك رأيان بشأن تكاليف إنتاج وتحليل تغيير قواعد المحاسبة الرأي الأول ويرى أن هذه الوحدات الاقتصادية تتحمل هذا النوع من التكاليف وعلى سبيل المثال ما تحملته وحدات القطاع العام من

تدريب العاملين فى إدارات الحسابات عند تطبيق النظام المحاسبى الموحد . الرأى الثانى ويرى أن الوحدات الاقتصادية لا تتحمل أى تكاليف عند تغيير القواعد المحاسبية إلا فى الحالات النادرة مثل تغيير أسس التقويم من التكاليف التاريخية إلى محاسبة التغير العام أو الخاص للاسعار .

وقد توصلت بعض بحوث النظرية الإيجابية للمحاسبة إلى أن تكاليف إنتاج المعلومات المحاسبية أحد دوافع الإدارة عند تفضيل قاعدة محاسبية على أخرى فاذا كان اختيار طريقة محاسبية معينة سيكلف الوحدة الاقتصادية كثيراً فانها سوف تفضل البديل عنها وبالتالى يمكن تحديد الفرض الاحصائى الرابع كما يلى : -

الفرض الاحصائى الرابع :

كلما زادت تكاليف انتاج المعلومات المحاسبية لقاعدة محاسبية معينة ، كلما تجاهلت إدارة الوحدة الاقتصادية استخدام هذه القاعدة .

٦-١-٥ الحوافز النقدية للادارة العليا :

سبق القول بأنه حلا لمشكلة الوكالة بين المساهمين والادارة العليا فى الوحدات الاقتصادية الناتجة عن إختلاف دالة الهدف لكل منهما، يقوم المساهمين بعمل عقود للادارة العليا تنص على منحهم حوافز ومن هذه الحوافز ما يسمى بالحوافز النقدية Cash Bonus التى تتخذ معايير المحاسبة كأساس هذه الحوافز وغالبا تكون فى شكل نسبة مئوية من صافى الربح . ولقد وجد بعض الباحثين أن الإدارة تحاول استخدام بدائل المحاسبة التى تؤدى إلى تعظيم صافى الربح للحصول على أكبر مبلغ معين من الحوافز النقدية . على سبيل المثال يمكن للادارة استخدام طريقة الوارد أولا صادر أولا عند تقويم المخزون واختيار

تكلفة رأس المال وتكاليف البحوث والتطوير باعتبارها تكاليف رأسمالية توزع على أكبر عدد ممكن من السنوات المالية .

وهناك صورة أخرى من الحوافز تكون فى شكل أسهم Stock Options وهذا النوع من الحوافز يرتبط بالقيمة السوقية للوحدة الاقتصادية بمعنى أن الادارة العليا اذا أستطاعت تقييم القيمة السوقية للسهم فى سوق رأس المال وذلك عن طريق زيادة صافى الربح أو اكتساب عقود مقاولات كبيرة أو غير ذلك تقوم الوحدة الاقتصادية باعطائهم أسهم بأسعار مخفضة تقل كثيرا عن سعر السوق . وقد عرض Miller and Scholes (1982) هذا النوع من الحوافز وأثره كما يلى : (١٨)

« Compensation in stock options intended to identify the managers interests more closely with those of the stockholders may also thereby create or exacerbate conflicts between the stockholders and others supplies of resou rcs to the firm, notably the firms creditors ».

ويؤثر هذا النوع من الحوافز على كثير من قرارات الادارة العليا .

فى دراسة أخرى وجد هذا الباحث أنه فى حالة الوحدات الاقتصادية التى

---

(18) Miller, Merton and Scholes, Myron, « Exesutive Compensation, Taxes and Incentives, » **in Financial Economics : Essays in Honor of Paul Coo tner** Edited by William Sharpe and Cathryn Cootner, Prentice-Hall, New Jersy, 1982. P. 180.

تعانى عجزا ماليا تختار الادارة العليافى هذه الوحدات الاندماج فى وحدة أقتصادية أخرى بدلا من أعلان أفلاسها إذا كانت عقود الادارة العليـــا تنص على منحهم حوافز فى شكل أسهم . أما إذا كان لا يوجد نظام للحوافز فى هذه الوحدات فأن الادارة العليا ستقرر اعلان أفلاس الوحـدة الاقتصادية بدلا من أندماجها . وهذه النتيجة تتفق مع منطق نظرية الوكالة وهى أن الادارة دائما تسعى لتحقيق دالة هدفها(١٩)

والتحليل السابق يؤدى الى الفرض الاحصائى الخامس :

الفرض الاحصائى الخامس :

وجود نظام للحوافز النقدية فى الوحدات الاقتصادية يؤدى الى أن الادارة العليا ستختار بدائل المحاسبة التى ستؤدى الى تعظيم صافى الربح .

مع الدراسة النظريه لنماذج أختيار القرارات يلاحظ أنه بينما كان المدخل المعيارى يبحث عن المعايير المحاسبية التى تحقق أفضـــل مقابلة بين المصروفات والايرادات فان المدخل الايجابى يحاول تفسير وتحليل والتنبؤ بقرارات الادارة العليا عند أختيار المعايير المحاسبية .

٢٠٦ ـــ نحو دراسة تطبيقية للنظرية الايجابية للمحاسبة :

---

(١٩) لنفس الباحث ـــ المرجع التالى :

« Determinants of Merger-Bankruptcy Choices in Financially Troubled Firms », Unpublished Dissertation Ph. D. The Ciyt University of New York, 1983.

سيذكر الباحث فى هذا القسم الاطار العـــام لأى دراسة تطبيقية تتعلق بالنظرية الايجابية للمحاسبة :

تبدأ الدراسة باختيار عينة عشوائية من الوحدات الاقتصادية، ذات المواصفات المطلوبة ويجب على أى باحث وضع مقاييس محددة لهذه العينة ،ثم يحدد البيانات المطلوبة ومصادرها .

الخطوة الثانية هى تحديد المتغير التابع Dependent Variable الذى قد يتمثل فى صافى الربح الذى يتأثر عادة باختيار البديل المحاسبى وأهمال البدائل الأخرى.

الخطوة الثالثة : هى تحديد المتغيرات المستقلة Independent Variables ومثالها المتغيرات السابق الكلام عنها .

الخطوة الرابعة : هى الربط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة فى نموذج أحصائى . وهناك عدة أساليب أحصائية يمكن أستخدامها للقيام بهذه المهمة ومنها الانحدار والأسلوب الأحصائى المتعدد المتغيرات

الخطوة الخامسة : هى أختيار النموذج باستخدام الحاسب الالكترونى وتحديد نتائج البحث وتحليلها لمعرفة مدى انحرافها عن الأطار النظرى للبحث .

٧ — خلاصة ونتائج البحث :

حاول هذا البحث أستخدام نظرية تكلفة الوكالة فى تطوير نظرية ايجابية محاسبية وفى نفس الوقت حاول دراسة العوامل المختلفة التى تؤثر على اتخاذ القرارات المحاسبية التى تتخذها عادة الادارة العليا فى هذه الوحدات ويمكن أستخلاص النتائج التالية : —

أ ــ عدم اتفاق المحاسبين على نظرية عامة للمحاسبة على أساس النموذج المعيارى

ب ــ أنفصال الملكية عن الأدارة أدى الى اختلاف دوال الهدف للمجموعات المختلفة داخل الوحدة الاقتصادية وأصبح على الاقل هناك تعارض بين ملاك الوحدة وادارتها .

ج ــ امكانية استخدام نظرية تكلفة الوكالة فى بناء نظرية ايجابية للمحاسبة وذلك بمحاولة تفسير وتحليل والتنبؤ بقرارات الادارة العليا بشأن أختيار معايير المحاسبة

د ــ هناك عدة أنواع من تكاليف الوكالة فى وحدات القطاع العام منها :

ــ التكاليف الناتجة عن عدم استغلال الطاقة الانتاجية والتسويقية المتاحة .

ــ التكاليف الناتجة عن أنقضاء وحدة القطاع العام نتيجة هلاك كل أو معظم رأسمالها .

ــ التكاليف الناتجة عن الدعم الحكومى لهذه الوحدات .

هـ ــ عند وضع أى نظام للحوافز للادارة العليا فى وحدات القطاع العام يجب أن يؤخذ فى الحسبان القضاء على مشا كل تكلفة الوكالة .

و ــ هناك عده متغيرات مستقلة تتحكم فى عملية أختيار معايير المحاسبة ، ولم يعد الاختيار يتم على أساس البحث عن المعايير التى تحقق أفضل مقابلة بين المصروفات والايرادات بل على أسس أخرى سبق ذكرها .

توصيات لبحوث قادمه :

يستطيع الباحثون أستخدام نظرية تكلفة الوكالة فى تفسير وتحليل والتنبؤ بالقرارات التى تتخذ على المستوى القومى أو على مستوى الوحدة الاقتصادية فى عدة مجالات منها :

أ — أختيار لجنة النظام المحاسبى الموحد لبعض معايير المحاسبة وأهمالها للبعض الآخر، على سبيل المثال الأخذ بطريقة المتوسط المتحرك عند تسعير المواد المنصرفة من المخازن وأهمالها للطرق الأخرى .

ب — تفضيل الشركات المتعددة الجنسية لبعض معايير المحاسبة لتحديد صافى الربح وأهمالها للبعض الآخر من المعايير .

ج — محاولة الأدارة العليا فى بعض وحدات القطاع العام تعظيم صافى الربح .

د — مشاكل الوكالة التى تنشأ فى بعض الأحيان بين المدير المالى والمراجع الداخلى للوحدة الأقتصادية .

هـ — محاولة مأمورى مصلحة الضرائب تعظيم وعاء الضريبة لبعض الممولين .

155

R E F E R E N C E S

Ball, R. and Brown, P., « An Empirical Evaluation of Accounting Income Numbers », **Journal of Accounting Research**, Autumn, **1968**, PP. 159—177.

Barnea, Amir; Haugen, Robert A. and Senbet, Lemma A., « Market Imperfections, Agency Problems, and A Capital structure. A Review, » **Finanical Management**, PP. 7—22.

Brioloff, A. T. « **The Truth About Corporate Accounting** » Harper & Row, New York, 1981.

Briloff, A. T., « **Unaccountable Accounting** », Harper & Row, New York, 1972.

Canning, J. B., « **The Economics of Accountancy** », New York, The Ronald Press Company, **1929**.

Ismail, Zakaria, M. E., « Determinants of Merger-Bankruptcy Choices In Financially Troubled Firms », **Unpublished Dissertation Ph. D.**, The city University of New York, 1983.

Jensen, M. and Mackling W., « Theory of The Firm · Managerial Behavior, Agency Costs, and Ownership Structure », **The Journal of Financial Economics** 3, 1976, PP. 305—360.

Miller, Merton and Scholes, Myron, « Executive Compensation, Taxes and Incentives », in **Financial Econmics : Essays in Honor of Paul Coother**, Edited by William Sharpe and cathryn coother, Prentice-Hail, New Jersey, **1982**.

Pastena, Victor and Ronen Joshua, « Some Hypotheses on the Pattern of Management's Informal Disclosure », Journal of Accounting Research, PP. 550—564.

Paton W. A. and Littleton, A. C. « An Introduction to corporate Accounitng Standards », American Accounting Association, 1940.

Sterling, Robert, «Toward a Science of Accounting», Financial Analysts Journal, Sep.-Oct. 1975, PP. 28—36.

Sterling, Robert, « Accounting Power », Journal of Accountancy, January 1973, PP. 61—67.

Torgerson, Warren, « Theory and Methods of Scaling », John Wiley & Sons, Inc., New York, 1967.

U. S. Senate Subcommittee on Reports, Accounting, and Management of the committee on Government Operations, « The Accounting Establishment : A Staff Study » Washington, D. C., 1967.

Watts, Ross and Zimmerman, Jerold, « Towarde a Positive Theory of the Determination of Accounting Standards », The Accounting Review, 1978, PP. 112—133.

بسم الله الرحمن الرحيم

قام بإعداد هذه النسخة pdf
وفهرستها ورفعها :
د محمد أحمد محمد عاصم
نسألكم الدعاء